

صمام أمان ضد تقلبات الأسواق وعائدات أكبر من خلال مشاريع حقيقية

الاستثمارات الخارجية الكويتية من أنجح الخطط للنهوض بالاقتصاد المحلي

كتب علاء الدين مصطفى:

شدد اقتصاديون على ضرورة التفكير الجاد نحو التوجه للاستثمارات الخارجية والداخلية وإيجاد شركات استثمارية عالمية كبيرة تحمي خططاً تنموية تحقق نمواً اقتصادياً، وتوفر عائدات أكبر للدولة واستثمارات حقيقية وليست مزيفة.

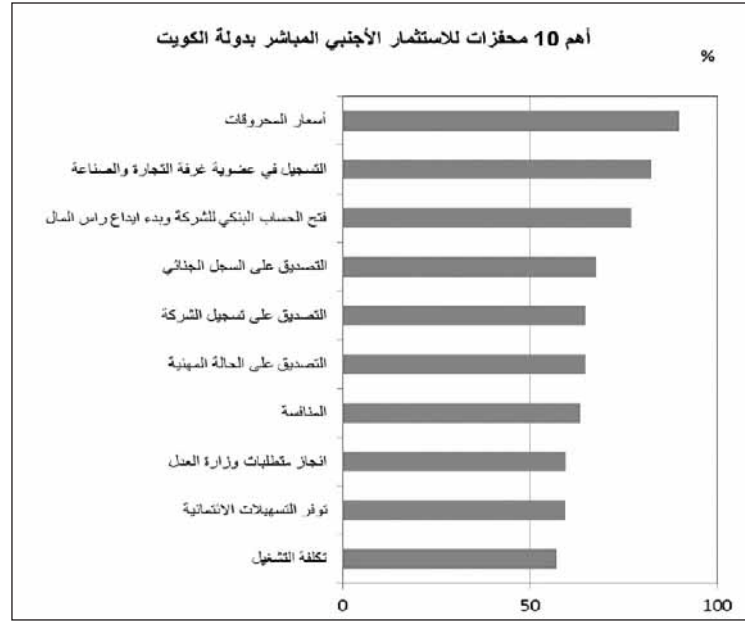
وقالوا إن الاستثمارات الخارجية تعتبر من أنجح الخطط للنهوض بالاقتصاد وصمام أمان ضد تقلبات الأسواق.

وأعربوا عن أملهم بأن تفكر دول الخليج في استثمارات مشتركة لاسيما في ظل الوضع الحالي لانخفاض أسعار النفط. مؤكداً أن الكيانات الاقتصادية الكبرى هي السائدة الآن في العالم، وأن تشجيع الاستثمارات هو لصالح الدول، معبرين عن تمنياتهم بأن تتبنى الحكومة أفكاراً تحتوي مشاريع صغار المستثمرين في الكويت ولاسيما وأن هذه الفئة من المستثمرين يريدون أن يطبقوا على أرض الواقع تجاربهم.

وقالوا إن الكويت بها من الإمكانيات البشرية والمادية والعلمية ما يؤهلها أن تحتل مكانة اقتصادية متميزة بين مثيلاتها من دول الخليج، وحثوا على الاهتمام بالبنية التحتية والاستثمارات الداخلية والخارجية، لاسيما بعد انخفاض أسعار النفط الذي تراوح سعره خلال الشهر ما بين 40 إلى 44 دولاراً للبرميل.

وأكدوا أن تراجع أسعار النفط لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة في الوقت الحالي ولكن ربما يكون له تأثير مستقبلاً إذا استمرت الأسعار على ما هي عليه، متبرين إلى أن الميزانية مرصودة على الأسعار الحالية لأنها تعتمد اعتماداً كلياً على النفط.

وذكروا أن السعر العادل للنفط هو 40 دولاراً للبرميل وهذا السعر يعتبر معقولاً بالنسبة للدول المصدرة للنفط، لاسيما



في دول الخليج مشيرين إلى أن هذا السعر لا يؤثر كثيراً في الميزانيات ولكن لا يحقق فوائض مالية مثلما كان سعر النفط يباع بـ 100 دولار للبرميل.

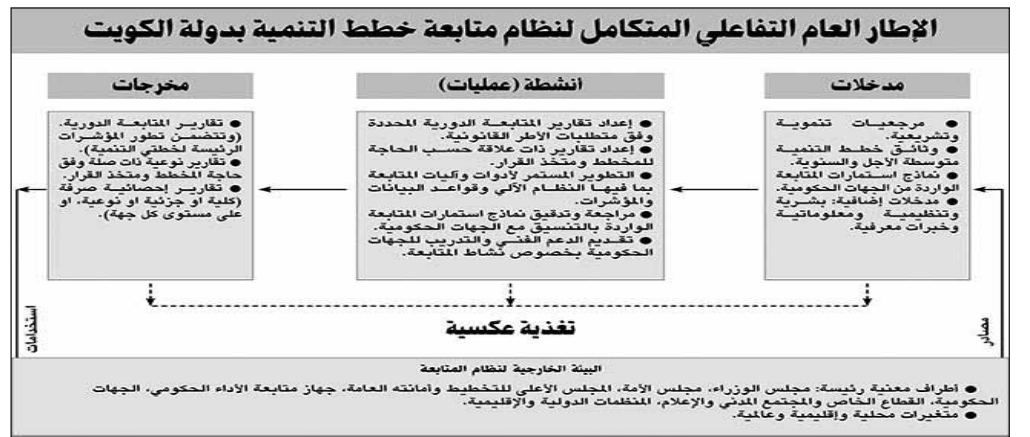
وأوضحوا أن أسعار النفط الحالية لا تؤثر على استكمال المشاريع المقامة والتي تنفذها الدولة لأن هذه المرحلة لأن الميزانية مرصودة بالفعل ولكن من المحتمل أن يكون له تأثير على المشروعات المستقبلية في البلاد وهذا التأثير سيكون بسيطاً جداً.

وبيّنوا أن الإيرادات كانت مرتفعة مع ارتفاع أسعار النفط، أما الآن فمتخففة بسبب انخفاض الأسعار، معبرين عن أملهم في التفكير الجاد نحو التوجه للاستثمارات الخارجية والداخلية

الزيادات تفوق معدلات التضخم في المنطقة

الموظفون في الكويت يتوقعون زيادة

أجورهم 5% العام المقبل



يتوقع موظفو منطقة الشرق الأوسط زيادة في رواتبهم يبلغ متوسطها الكلي ما بين 4.7% و6% في عام 2016، وفقاً لأحدث تقرير لتخطيط ميزانيات الرواتب والأجور أصدرته تاورن واتسون. كما تظهر الدراسة، التي تغطي شركات القطاع الخاص في المقام الأول، أن متوسط زيادات الأجور يتوقع أن تصل زيادة الأجور إلى 5% العام المقبل في دول الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، وقطر، في حين أن موظفي الأردن ولبنان سوف يتمتعون بمتوسط زيادة في الأجور قدره 6% و5.8% على

ترتيب. وسيكون في البحرين أقل نسبة للزيادات 4.6%، بينما سيبلغ متوسط الزيادة في السعودية 5.5%. ويقول لوران لوكير، استشاري أول ومدير خدمات البيانات في تاورن واتسون لمنطقة الشرق الأوسط: بوسع موظفي الشرق الأوسط أن يتوقعوا ارتفاعاً مطرداً في دخلهم، حيث ينتظر أن تشهد معظم الدول في المنطقة زيادة مماثلة في الأجور في العام المقبل كما هو الحال في عام 2015. ومع ذلك، فإن الشعور بتلك الزيادة سيقل في العام المقبل مقارنة بهذا العام، نظراً لتنامي معدلات التضخم في المنطقة. وتتشابه التوقعات لمنطقة الشرق الأوسط في العام المقبل إلى حد كبير

حصل على موافقة المركزي لإلغاء ترخيص بنك تابع

البحرين والكويت يعترزم التخارج من أصول

قيمتها 70 مليون دولار

وافق مصرف البحرين المركزي على إلغاء الترخيص الممنوح لبنك كابيتوفا-الذراع الاستثماري المملوك لبنك البحرين والكويت BKB، والمدرج بورصة البحرين، بناءً على تقدم الأخير بطلب إلغاء الترخيص الممنوح في أبريل 1999.

ويجب بيانات لمصرف البحرين المركزي، حصل بنك كابيتوفا الاستثماري على موافقة مصرف البحرين المركزي لتحويل عملياته إلى بنك البحرين والكويت في الربع الأخير من العام 2013، وبموجب الموافقات انتقلت ملكية بنك كابيتوفا الاستثماري إلى بنك البحرين والكويت بعد قيام الأخير بفتح نافذة إسلامية للمعاملات

المرونة قد تعوض مصدري السلع بعض خسائرهم

صندوق النقد: خفض 10% في سعر الصرف

فعال لأي بلد لرفع صادراته الحقيقية

أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، إلى أن الدول المصدرة للسلع يجب أن تحتاط للتراجعات المتوقعة لأسعار السلع، حيث إن الأفاق الضعيفة لأسعار السلع قد تقلص معدل نمو صادراتها. وأشار التقرير إلى أن مرونة سعر الصرف قد تساعد على دعم مصدري السلع لتعويض الأثر الناجم عن انخفاض الأسعار، فيما سيعمل

انخفاض الإيرادات المالية القائمة على السلع وتباطؤ إمكانات النمو على تقييد المساحة لديهم عند تطبيق سياسات مالية لمواجهة انخفاضات الأسعار. وذكر الاقتصاديون بالصندوق أن ضعفاً للعملة ينجح دفعه لا بأس بها لصادرات أي بلد رغم أن الزيادة في سلال القيمة العالمية أضعفت إلى حد ما العلاقة بين أسعار الصرف وتجارة المنتجات الوسيطة

التي تستخدم كمداخل في صادرات اقتصادات أخرى. وكشفت الدراسة أن خفضاً نسبته 10% في سعر صرف فعال وحقيقي لأي بلد قد يرفع من صافي صادراتها الحقيقية بواقع 1.5% من إجمالي الناتج المحلي. وحذر صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له من تباطؤ النمو الاقتصادي لمصدري السلع خلال الفترة من 2015 إلى 2017 على

ترتيب الدول العربية

الترتيب	الدولة	السرعة (ميجابت/ثانية)
40	عمان	14,50
43	البحرين	14,05
44	الكويت	13,83
46	الأردن	13,58
63	المغرب	9,08
75	السعودية	7,70
81	لبنان	7,31
87	العراق	6,25
92	فلسطين	4,45
96	مصر	4,20
102	تونس	3,64
110	الجزائر	2,65
113	السودان	2,20

ولا تعتمد فقط على البائدين التابعة للبنك الدولي والتي تصب فقط في رفع الضرائب ورفع قيمة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن، لافتين إلى أن هذه الحلول غير ناعمة.

وشددوا على ضرورة إيجاد شركات استثمارية عالمية كبيرة تحمي خطط تنموية تحقق نمواً اقتصادياً وتوفر عائدات أكبر للدولة واستثمارات حقيقية وليست مزيفة.

وقالوا إن الاستثمارات الخارجية تعتبر من أنجح الخطط للنهوض بالاقتصاد وصمام أمان ضد تقلبات الأسواق.

قالت مجموعة أوكسفورد بيزنس جروب إن التعديلات الرئيسية التي خضع لها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت باتت تؤدي ثماراً طيبة وملحوظة بصورة خاصة في قطاع تكنولوجيا

تعقد في دبي يومي 5 و6 أكتوبر المقبل

الماجد أحد المتحدثين الرئيسيين

في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

يتعلق بإمكانيات دخول غير المسلمين تحت مظلة التمويل الإسلامي من خلال الخدمات المبتكرة والمميزة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية للجمع.

يذكر أن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي قد انعقدت لأول مرة في عام 2013 حيث تعقد كل عامين بتنظيم مشترك بين تومسون رويترز وغرفة تجارة وصناعة دبي ويتوقع أن يشارك فيها العام الحالي أكثر من 2000 شخصية من متخذي وصانعي القرار في المنطقة والعالم من المهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

وستناقش القمة القضايا الحاسمة التي تؤثر على الاقتصاد الإسلامي بما في ذلك القضايا المتعلقة بفرص الأعمال والاستثمار في مجال التمويل والتأمين الإسلامي وسلسلة القيمة الكاملة للأغذية والصغيرة والمتوسطة.



• عادل الماجد

يشارك نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015 التي ستقام في دبي يومي 5 و6 أكتوبر المقبل تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجاء اختيار اللجنة المنظمة للماجد كأحد المتحدثين الرئيسيين في القمة بسبب خبراته التي اكتسبها طوال 3 عقود قضاها في بنك الكويت الوطني حيث ترأس الجهاز التنفيذي لبنك بوبيان الإسلامي في عام 2009 وتمكن خلال هذه الفترة من وضع البنك ضمن أهم البنوك الإسلامية العاملة في الكويت.

وسوف يتحدث الماجد في واحدة من أهم جلسات المؤتمر في يومه الأول والتي ستناقش التمويل الإسلامي من خلال استراتيجيات التعاون والتقارب على المستوى العالمي خاصة ما

هيئة أسواق المال تفتتح برنامجها التوعوي للربع الأخير من العام

عمرو محارب- مدير إدارة الإفصاح وأحمد معرفي - مدير مكتب التوعية خالد الفهد ممثل عن قطاع الشؤون القانونية. ويسر هيئة أسواق المال بمناسبة افتتاح برنامجها التوعوي، أن تلقت انتباه المعنيين والمهتمين بمشاركتها بفعاليتها التوعوية المختلفة إلى أن الدعوة لحضور تلك الفعاليات عامة، كما ترحب بأرائهم ومقترحاتهم حول مختلف القضايا التي تستدعي تعاوناً مشتركاً مع سائر أنشطة الهيئة على وجه العموم، وفي الإطار التوعوي بصورة خاصة.

الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجهرية. نذرة عن تعليمات الهيئة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجهرية. أمثلة عن كيفية التعامل مع المعلومات الجهرية. بالإضافة إلى طرحها قضايا أخرى تتصل بموضوع الورشة كتحريف المعلومة الجهرية وتوقيت وآلية الإفصاح عنها، والتعامل مع الشائعات والأخبار. وكان للمعنيين بقضايا أنشطة الأوراق المالية مشاركة في هذه الورشة التوعوية بصورة عامة، ومن جانب هيئة أسواق المال فقد حضرها كل من

افتتحت هيئة أسواق المال فعاليات برنامجها التوعوي للربع الرابع من عام 2015 والذي يشمل على خمس ورش عمل توعوية يستهدفها الهيئة كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع خلال الفترة الممتدة بين أواخر شهر سبتمبر الحالي وشهر أكتوبر المقبل، وذلك بإقامة أولى هذه الورش بعنوان المعلومات الجهرية وآلية الإفصاح عنها في قاعة خالد الخرافي بمبنى سوق الكويت للأوراق المالية في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف. وقد تناولت الورشة محاور عدة كان أبرزها: أهداف تعليمات

النفط الكويتي انخفض 6 سنوات

ليبلغ 42.54 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 6 سنتات في تداولات أمس الأول ليبلغ 42.54 دولاراً أميركياً، مقابل 42.60 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعين من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي أسواق النفط العالمية انخفضت أسعار النفط الخام نحو 3% أمس الأول بعد هبوط الأسهم الأميركية وبيانات اقتصادية ضعيفة أظهرت

تراجع أرباح الشركات الصناعية بأسرع وتيرة لها في أربع سنوات. وانخفضت العقود الآجلة لنفط خام الإشارة مزيج برنت 1.26 دولار ما يعادل 2.59% لنصل عند التسوية إلى مستوى 47.34 دولاراً للبرميل كما انخفضت العقود الآجلة للنفط الأميركي 1.27 دولار ما يعادل 2.8% لنصل عند التسوية إلى مستوى 44.43 دولاراً للبرميل.

المدينة أتمت تسوية مديونياتها

وخفضت التزاماتها 3.97 ملايين دينار

وقالت المدينة - في وقت سابق - إنها نجحت في تسوية 90% من مديونياتها. ويتبقى نحو 10% تعادل 15 مليون دينار، جار التفاوض مع الجهات الدائنة حيث وصلت الشركة إلى مراحل متقدمة مع تلك الجهات، مضافاً أن مع نهاية عام 2015 ستسهي الشركة كامل ملف مديونياتها.

قالت شركة المدينة للتمويل والاستثمار إنها أتمت تسوية كامل مديونياتها مع شركة الكويت والسوق الأوسط للاستثمار المالي كفيفك، وذلك بتحويل الأصل العقاري التزاماً ببنود عقد التسوية. وأضافت الشركة لسوق الكويت للأوراق المالية أن عملية التسوية

تعيين السقا رئيساً تنفيذياً بالوكالة

الدولي: تأجيل دعوى البيوع ضد أحد العملاء إلى 7 ديسمبر

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن بنك الكويت الدولي أفاد بأن المحكمة قررت تأجيل دعوى البيوع المقامة من البنك ضد أحد عملائه إلى جلسة 7 ديسمبر المقبل لإعلان المدعى عليها الأولى والثانية بالإحالة.

نتج عنها انخفاض الالتزامات الدائنة على الشركة بنحو 3.97 ملايين دينار، 13 مليون دولار. وأشارت إلى أن صافي الربح الناتج عن تحويل الأصل العقاري لشركة كفيفك يقارب مبلغ 215 ألف دينار كويتي، سيتم تضمينها في بيانات الربع الثالث من العام الحالي.